

مَجَالَسَتِي وَكَلَامِي كَانَ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ ضَرْبِي .

قال عبدُ الملِكِ : هَكَذَا أَخْبَرَنِي مُطَرِّفٌ عَنْ مَالِكٍ ، وَعَنْ الْعُمَرِيِّ فِي تَفْسِيرِ شَأْنِ صَبِينِغ .

(شرحُ غَرِيبِ كِتَابِ الصِّيَامِ)^(١)

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

- وسألنا عبدَ الملِكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (فإن غمَّ عليكم)^(٢) في حديث مالك الذي رواه عن ثور بن زيد الدبلي، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: « لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفتروا حتى تروه، فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » [١/٢٨٦ رقم (٣)].

مَا تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: «فإن غمَّ عليكم» أَهِيَ مِنَ الْغَيْمِ؟ فَقَالَ: لَا لَيْسَتْ مِنَ الْغَيْمِ، وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْغَيْمِ لَقَالَ: فَإِنْ غُمِّمَ عَلَيْكُمْ، لَكِنَّهَا مِنْ غَمِّ الْإِتْبَاسِ، الْإِتْبَاسِ الْعَدَدِ، مِنْ قَبْلِ الْغَيْمِ، أَوْ مِنْ قَبْلِ الشُّكِّ فِي الرُّؤْيَا بِالنَّسْيَانِ أَوْ غَيْرِهِ^(٣).

(١) الموطأ رواية يحيى: ٢٨٦/١، ورواية أبي مُصعب: ٢٩٧/١، ورواية محمد بن الحسن: ١٢٢، ورواية سُويد: ٣٦٠، ورواية القعني: ٣١٩، والاستذكار: ٥/١٠، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد القشبي: ٣٠١/١، والمُنْتَقَى لِأَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي: ٣٥/٢، والقيس لابن العريبي: ٤٧٧/١، وتنوير الحوالك: ٢٦٩/١، وشرح الرُّقَاقِي: ١٥٢/٢، وكشف المغطى: ١٦٣.

(٢) في الأصل: «عليه».

(٣) قال الأزهري في تهذيب اللغة: ١١٥/١٦ «قال الليث: تقول: يومٌ غمٌّ، وليلةٌ غمَّةٌ، وأمرٌ غامٌ، ورجلٌ مغمومٌ ومُغمَمٌ: ذُو غَمٍّ. قَالَ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غَمَةً﴾ [يونس، الآية: ٧١]. قَالَ أَبُو الْهَيْثَمِ: أَي: مُبْهَمًا مِنْ قَوْلِهِمْ: غَمٌّ عَلَيْنَا الْهَلَالُ فَهُوَ مَغْمُومٌ: إِذَا تَسَّسَ». وَيُرَاجَعُ: الْعَيْنُ: ٣٥٠/٤، ومختصره: ٤٨٥/١ وجمهرة اللغة ومجمل اللغة: ٦٨٠ والصَّحاحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ: (غمم).

- وسألنا عبدَالمَلِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ [٦٩] مالِكِ

الذي رواه عن ابنِ شِهَابٍ، عن سالمِ بنِ عبدِاللهِ بنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالَ يُنَادِي بِلَيْلٍ فَكُلُوا واشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ [أُمِّ] مَكْتُومٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ» [١/٧٤ رقم (١٥)]^(١).

قال عبدُالمَلِكِ: [ليس] معنى قولهم في الحديث: «أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ» إِفْصَاحًا بِالصُّبْحِ، عَلَيَّ مَعْنَى أَنَّ الصُّبْحَ قَدْ انْفَجَرَ وَظَهَرَ، وَلَكِنَّهُ عَلَيَّ مَعْنَى التَّحْذِيرِ مِنْ اِطْلَاعِهِ، وَالتَّحْضِيضِ لَهُ عَلَيَّ النَّدَاءِ بِالْأَذَانِ خِيفَةً انْفِجَارَهُ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي حَدِيثِ يُونُسَ بنِ بَرِيْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ سَالِمِ بنِ عَبْدِاللهِ أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا ضَرِيرَ البَصَرِ لَا يُؤَدِّنُ حَتَّى يَقُولَ لَهُ النَّاسُ - حِينَ يَنْظُرُونَ إِلَى بُرُوعِ الفَجْرِ -: أَذَّنْ».

وَحَدَّثَنِي مُطَرِّفٌ، عَنِ العُمَرِيِّ، عَنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ يُؤَدِّنُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِلَالٌ بنُ رِيَاحٍ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَكَانَ بِلَالٌ يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ يُوقِظُ النَّاسَ، وَكَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ يَتَوَخَّى الفَجْرَ فَلَا يُحْطِئُهُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كُلُوا واشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

- وسألنا عبدَالمَلِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالِكِ

الَّذِي رَوَاهُ عَنِ ابْنِ حَرَمَلَةَ، عَنِ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الفِطْرَ، وَلَمْ يُؤَخِّرُوهُ تَأْخِيرَ أَهْلِ المَشْرِقِ» [١/٢٨٩ رقم (٧)].

(١) من كتاب الصلاة في «الموطأ».

قال عبدُ الملِكَ: لم يَعْنِ (١) أَهْلَ الْمَشْرِقِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَمْ يَكُنْ (٢)
يَوْمَئِذٍ بِالْمَشْرِقِ مُسْلِمُونَ، إِنَّمَا عَنَى بِهِ أَهْلَ الْكِتَابِ.

وَقَدْ حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُغَيَّرَةِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ،
قَالَ: «قِيلَ لِعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: إِنَّ أَبَامُوسَى الْأَشْعَرِيَّ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ
تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْوا الْكَوَاكِبَ، قَالَ عَمَّارٌ: ذَلِكَ فِعْلُ الْيَهُودِ».

- وسألنا عبدَ الملِكَ بنَ حَبِيبٍ عن اختلافِ أحاديثِ مالِكٍ
في قُبلةِ الصَّائِمِ بِالتَّشْدِيدِ والرُّخْصَةِ.

قال عبدُ الملِكَ: ليس ذلك باختلافٍ من القَوْلِ والرِّوَايَةِ، وَلَكِنَّهُ عَلَى
تَصَرُّفِ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ، فَمَعْنَى الشَّدَّةِ فِيهَا أَنَّهُ فِي الْقَرِيبَةِ وَعَلَى الشَّابِّ،
وَمَعْنَى الرُّخْصَةِ فِيهَا أَنَّهُ فِي التَّطَوُّعِ وَعَلَى الشَّيْخِ، وَمَنْ مَلَكَ نَفْسَهُ عَنْ مَا بَعْدَهَا

- وسألنا عبدَ الملِكَ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (العَرَقِ) في حديثِ مالِكٍ

[٧٠] الذي رواه عن حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ [بنِ عَوْفٍ،] (٣) عن أَبِي هُرَيْرَةَ:
«أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكْفُرَ بِعِتْقِ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامِ
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، أَوْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا قَالَ: لَا أَجِدُ شَيْئًا، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ بِعَرَقٍ تَمْرٍ فَقَالَ: خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ» [١/٢٩٦ رقم (٢٨)].

قال عبدُ الملِكَ: العَرَقُ: - بِمُتَّحِ الرَّاءِ - هُوَ الْمِكْتَلُ (٤)، كَانَ يَسَعُ قَدْرَ

(١) في الأصل: «يعني».

(٢) في الأصل: «ولم يكن».

(٣) عن الموطأ.

(٤) اللَّفْظَةُ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ١/١٠٥، وَالْفَائِقُ: ٢/٤٠٩، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ٢/٨٨،
وَالنَّهْأَةُ: ٣/٢١٩. وَيُرَاجَعُ: الْعَيْنُ: ١/١٥٤، وَمَخْتَصَرُهُ: ١/٧٥ وَجُمْهُرَةُ اللَّغَةِ: ٢/٧٦٨، =

خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، وَهِيَ سِتُّونَ مَدًّا. كَذَلِكَ سَمِعْتُ مُطَرِّفًا وَابْنَ الْمَاجِشُونَ
يَقُولَانِ (١).

قال عبد الملك: وإنما سُمِّيَ العَرَقُ لَضَفْرِهِ؛ فَإِنَّ كَلَّ مَضْفُورٍ فَهُوَ عَرَقٌ،
وَلِذَلِكَ سُمِّيَ المِكَتَلُ عَرَقًا؛ لِأَنَّهُ مَضْفُورٌ بِالْحَوْصِ، قَالَ أَبُو كَبِيرٍ الهُدَلِيُّ (٢):

والزَّاهِر لابن الأَباري: ١٦٥، وتهذيب اللُّغة له: ٢٢/١، ومجمل اللُّغة: ٦٦١، والمحكم: ١١١/١، والصَّحاح واللِّسان والتاج: (عرق).

وفي «التَّعليقِ عَلَيَّ المُوَطَّأ» لأبي الوليد الوَقَّشي، و«الاقْتضاب» لليَقْرُنيّ مزيدٌ فائدة.
وفي «الاقْتضاب في غريب الموطأ» لليَقْرُنيّ: «قال أبو الوليد [الباجي]: قال بعضُ رواة
الموطأ: «عَرَقٌ» بالإسكان وهو عندي وَهْمٌ؛ إِنَّمَا العَرَقُ: العَظْمُ الذي عليه لحمٌ. (ع) [ابن
عبدالبر] وأكثرهم يرويه بسكون الرَّاءِ، والصَّوابُ عند أهل اللُّغة الفتحُ، وزعم ابنُ حَبِيبٍ أَنَّهُ
رواه مُطَرِّفٌ عن مالكٍ بتحرّيكِ الرَّاءِ».

هَكَذَا نَقَلَ اليَقْرُنيّ عن ابن حَبِيبٍ، وليس هنا رواية مطرف عن مالكٍ كما ترى؟!
فلعلَّه نقله عن كتابٍ آخر لابن حَبِيبٍ، أو لعلَّها من الرِّوايات المأثورة عنه على ألسنة
الطُّلبة... ويراجع المنتقى لأبي الوليد الباجي: ٥٥/٢، والاستذكار لابن عبدالبر:
١١٦/١٠، ثم قال الحافظ ابن عبدالبر: «كَذَلِكَ سَمِعْتُ مُطَرِّفًا وَابْنَ الْمَاجِشُونَ...» وهي
عبارة المُوَلَّفِ هُنَا كَمَا تَرَى، ثُمَّ نَقَلَ عن الأَخْفَشِ أَحْمَدَ بنَ عِمْرَانَ.

(١) في الزَّاهِر للأزهري: «قال الشَّافِعِيُّ - رحمه الله - قال سُفْيَانُ: العَرَقُ المِكَتَلُ. وقال
الشَّافِعِيُّ: المِكَتَلُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، وَهُوَ سِتُّونَ مَدًّا. وهذه عبارة المُوَلَّفِ.

(٢) شرح أشعار الهُدَلِيِّين: ١٠٧٦، واسمُ أبي كَبِيرٍ: عامرُ بنُ الحُلَيْسِ، أحدُ بني سَعْدِ بنِ هُدَيْلٍ،
ثم أحدُ بني جُرَيْبٍ. له أخبارٌ في الشُّعر والشُّعراء: ٦٧٠، والألالي: ٣٨٧، والإصابة:
٣٤٣/٧ والخزانة: ٤٦٦/٣. وفي اسمه خلافٌ.

قال الحافظ ابن حجر: «أبو كَبِيرٍ - بالموحدة - الهُدَلِيُّ. ذكره أبو موسى، وقال: ذكر
عن أبي اليقظان أَنَّهُ أسْلَمَ، ثم أتى النَّبِيَّ ﷺ فقال: أَحِلَّ لِي الرِّزَا، قال: أُنحِبُ أَنْ يُوتَى إِلَيْكَ
مثل ذلك؟ قال: لا، قال: فَأَرْضُ لِنَفْسِكَ. قال: فادع الله أن يذهبه عني». وأبو موسى =

نَعُدُّوافتَرَكُ فِي الْمَزَاحِفِ مَنْ تَوَى وَنَمِرُ فِي الْعَرَاقَاتِ مَنْ لَمْ يُقْتَلِ

يقول: نَأْسُرُهُمْ فَنَشُدُّهُمْ فِي الْعَرَاقَاتِ يَعْنِي الشُّوعِ؛ لِأَنَّهَا مَضْفُورَةٌ.

قال عبد الملك: وكلُّ شيءٍ مُضْطَفٌّ مثل الطَّيْرِ إِذَا صُفِّتْ فِي السَّمَاءِ فَهِيَ عَرَاقَةٌ؛ لِأَنَّهَا سُبِّهَتْ بِالشَّيْءِ الْمَضْفُورِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الصَّفَدِ) حديث مالك

الذي رواه عن عمه أبي سهيل بن مالك، عن أبيه، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ فَتَحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ» [١/ ٣١١ رقم (٥٩)].

قال عبد الملك: يعني بقوله: «صُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ»: شُدَّتْ بِالْأَعْلَالِ وَأَوْثِقَتْ^(١)، تَقُولُ مِنْهُ: صُفِّدْتُ الرَّجُلَ فَهُوَ مُصَفَّدٌ، وَأَمَّا أَصْفَدْتُهُ بِالْأَلْفِ

= المذكور في كلام الحافظ هو المدنيُّ الحافظ له كتاب في الصحابة.

والشاهد من قصيدة جيدة أولها:

أَزْهَيْرُ هَلْ عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ مُعَدَّلٍ أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ الْأَوَّلِ
أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

وفي القصيدة عددٌ من شواهد النَّحو، واختار منها أبو تمام في «الحماسة» وابن قتيبة في «الشعر والشعراء» والبغدادي في «الخرزانه» غيرهم. قال البغدادي في «الخرزانه» وزعم بعض الرواة أنَّ هذه القصيدة لتأبَّطَ شراً قالها في ابن الرِّرقاء. قال ابن قتيبة في كتاب «الشعراء»: «وبعضُ الرواة ينتحل هذا الشعر تأبَّطَ شراً» وذكر قصة فيها طول تجدها هناك. والبيتُ المذكورُ في أغلبِ المَصَادِرِ التي ذكرتها تخريج اللَّفْظَةِ (العَرَقِ).

(١) هذه اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في غريب أبي عبيد: ٣٢٣/١، وغريب الحربي: ٧٠٧، والفائق:

٣٠٢/٢، وغريب ابن الجوزي: ٥٩٢/١، والنَّهْجِيَّة: ٣٥/٣.

إِصْفَادًا: فهو أَنْ تُعْطِيَهُ وَتَصَلِّهِ^(١)، والاسمُ من العَطِيَّةِ وَمِنَ الوِثَاقِ: الصَّفَدُ، قَالَ النَّابِغَةُ الدُّبَيَانِيُّ - فِي صَفَدِ العَطِيَّةِ -: (٢)

هَذَا الشَّاءَ لَنْ بُلِّغْتَ مُعْتَبَةً وَلَمْ أَعْرِضْ أَيْتَ اللَّغْنِ بِالصَّفَدِ

يقول: لم أمدحك لتعطيني. والكثيرُ منهما جميعاً: أَصْفَادُ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: (٣) ﴿وَأَخْرَيْنَ مُفْرَنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾^(٣٨)، وَقَالَ أَعْشَى بَكْرٍ - فِي الْأَصْفَادِ مِنْ العَطِيَّةِ -: (٤)

= ويراجع: العين: ١٠٣/٧، ومختصره: ١٧٧/٢ وإصلاح المنطق: ٢٥٥، وتهذيب الألفاظ: ٥١٦ وجمهرة اللغة: ٦٥٥، وتهذيب اللغة: ١٤٨/٢١، ومجمل اللغة: ٥٣٦، وأفعال ابن القطاع: ٢٢٩/٢، وأفعال السَّرْقُسْطِيِّ: ٣٧٩/٣، والصَّحاح واللسان والتاج: (صفد).

(١) فعلت وأفعلت للزجاج: ٥٨ قال: «يقال: صفدت الرَّجُلَ بالحديد: شددته به، وأصفدته: إذا أعطيته مالا أو خادماً».

أقول - وعلى الله اعتماد -: منه قول القَطَامِيِّ في ديوانه: ٨٥ يخاطب زُفر بن الحارث: فإِنْ هَجَوْتُكَ مَا تَمَّتْ مُكَارَمَتِي وَإِنْ مَدَحْتُ لَقَدْ أَحْسَنْتَ إِصْفَادِي

(٢) ديوان النَّابِغَةِ: ٢٧ والبيت مشهورٌ.

(٣) سورة ص: الآية: ٣٨، ومثلها قوله عَزَّ وَجَلَّ: - ﴿وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾^(١٤) سورة إبراهيم.

(٤) ديوانه: ٤٩ من قصيدة أولها:

أَجَدُّكَ وَدَعَّتِ الصَّبَا وَالْوَلَائِدَا وَأَصْبَحْتَ بَعْدَ الْجَوْرِ فِيهِنَّ قاصِداً
وَمَا خِلْتُ أَنْ أَتْبَاعَ جَهْلًا بِحِكْمَةٍ وَمَا خِلْتُ مِهْرَاسًا بِلَادِي وَمَارِداً

(مِهْرَاسٌ)، و(مَارِدٌ): موضعان باليمامة. قاله ياقوت الحموي وغيره قال في معجم البلدان:

٤٦/٥. بعد أن أنشد البيتين: «قالوا في فسرِه: (مهراسٌ)، و(ماردٌ)، و(منفوحةٌ): من أرض

اليمامة، وكان منزل الأعشي من هذا الشقِّ. قال الحفصيُّ: ماردٌ: قُصْبِرٌ بمنفوحة جاهليٌّ». =

تَضَيَّفْتُهُ يَوْمًا فَأَكْرَمَ مَقْعِدِي وَأَصْفَدَنِي عَلَى الزَّمَانَةِ قَائِدًا

يقول: وَهَبَ لِي قَائِدًا يَقُوذُنِي. فالاسمُ مِنَ الْعَطِيَّةِ وَمِنَ الْوِثَاقِ: الصَّفْدُ، وَالْمَصْدَرُ مِنْ صَفَدِ الْعَطِيَّةِ: إِصْفَادٌ، وَمِنَ الْوِثَاقِ: صَفْدٌ وَتَصْفِيدٌ وَالصَّفَادُ: (١) الشَّيْءُ الَّذِي بِهِ يُصَفَّدُ الْإِنْسَانُ، إِمَّا حَبْلٌ، وَإِمَّا قَيْدٌ، وَقَالَ الشَّاعِرُ - يُعِيرُ لَقَيْطَ بِنِ زُرَّارَةَ بِأَسْرِ أَخِيهِ -: (٢)

= أقول - وعلى الله أعتد - :منفوحة الآن حي في وسط مدينة الرياض، معروفة بهذا الاسم قديماً وحديثاً. و(مارد) و(مهراسر) لم يُعَدَّ لهُمَا ذَكَرٌ فِي الْمَنْطِقَةِ، فَلَعَلَّ اسْمِيهِمَا قَدْ تَغَيَّرَا مُنْذُ زَمَنٍ بَعِيدٍ، أَوْ أُنْذِرَا فَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) في خزانة الأدب: ٦٦/٤ «والصَّفَادُ - بكسر الصاد -: ما يوثقُ به الأسيرُ من قِدِّ وَقَيْدٍ وَعُغْلٍ» .

(٢) البيهقي لعوف بن الخريج التيمي، وهو عوف بن عطية بن الخريج، والخريج يقال له: عمرو بن عيش بن وداعة بن عبدالله بن لؤي بن عمرو بن الحارث بن تميم بن عبد مناة بن أد.

كذا في طبقات فحول الشعراء لابن سلام: ١٥٩/١ وفيه خلاف. يراجع: الخزانة: ٨٢/٢، ٨٣

وهو من أبيات قالها يوم رَحْرَحَانَ، وهو يومٌ من أيام العرب المشهورة بين تميم وبنو

عامر، ويعرف بـ«يوم ررحان الثاني» و(رَحْرَحَانَ): جَبَلٌ قَرِيبٌ مِنْ عَكَازٍ (٤) خَلْفَ

عرفات كذا في معجم البلدان: ٤١/٣ وفيه نظر! وفي يوم ررحان الثاني هُزِمَتْ بَنُو تَمِيمٍ

وَأُسْرَ فِيهِ مَعْبُدُ بْنُ زُرَّارَةَ أَخُو حَاجِبِ بْنِ زُرَّارَةَ زَعِيمِ بَنِي تَمِيمٍ، وَفَرَّ لَقَيْطُ بْنُ زُرَّارَةَ، فَأَسْرَ

مَعْبُدٌ وَمَاتَ فِي أَسْرِهِ عِنْدَ بَنِي عَامِرٍ، فَعَبَّرَتْ الْعَرَبُ حَاجِبًا وَلَقَيْطًا وَقَوْمَهُمَا بِذَلِكَ، وَكَانَ

مِمَّا قِيلَ فِيهِ أَبْيَاتُ عَوْفِ الْمَذْكُورِ. كَذَا ذَكَرَ الْأَصْفَهَانِيُّ فِي الْأَغَانِي: ١٢٤/١١ فَمَا

بَعْدَهَا (دَارُ الْكُتُبِ) عَنِ النَّقَائِضِ: ٢٢٨، وَهُوَ فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ: ٤١/٣ مَخْتَصَرًا،

وَالْخَزَانَةُ: ٨٢/٣ وَغَيْرَهَا. قَالَ أَبُو الْفَرَجِ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ [الْأَخْفَشُ الصَّغِيرُ]

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْيَزِيدِيُّ فِي «كِتَابِ النَّقَائِضِ» قَالَ: قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ

السُّكْرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ: كَانَ مِنْ خَيْرِ رَحْرَحَانَ الثَّانِي»

وَأُورِدَ الْخَبْرَ بِطَوْلِهِ، تَجَدَّهُ هُنَاكَ.

قال : وفي ذلك قول عوف بن عطية بن الخرج التيمي يعبر لقيط بن زرارة :

هلاً فوارس رَحْرَحَانَ هَجَوْنَهُمْ عَشْرًا تَنَاحُ فِي سَرَارَةِ وَاذِ
لَا يَأْكُلِ الْإِبِلُ الْغَرَاتُ نَبَاتَهُ مَا إِنْ يَقُومَ عِمَادُهُ بِعِمَادِ
هَلَّا كَرَّرَتْ عَلَيَّ أُخَيْكَ الْبَيْتِ
وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شَرِبَةً وَالخَيْلُ تَعْدُو بِالصَّفَاحِ بَدَادِ
لَكِنْ تَرَكْتَهُ فِي عَمِيْقِ قَعْرِهَا جَزْرًا لِخَامِعَةٍ وَطَيْرِ عَوَادِ
لَوْ كُنْتُ مُسْتَحِيًّا لِعَرْضِكَ مَرَّةً قَاتَلْتُ أَوْ لَفَدَيْتُ بِالْأَذْوَادِ

وقد قال غير عوف من الشعراء في ذلك مما يطول ذكره .

ويروى : (ابن أمك) ولم يكن مَعْبُدٌ أخاه لأُمّه وهي أكثر الروايات ، ولكنه ابن جَدِّهِ والجدّة أمّ كما أنّ الجدّ أبّ «أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب» ورواه مثل رواية المؤلف ابن السّيد فيما كتبه على الكامل : ٤٤٣ (ط) لاهور . وفي ردّ أبي محمد بن الأعرابي المعروف بـ«الأسود الغندجاني» علي ابن الأعرابي في كتابه «النّوادر» - وردّ الأسود هذا عليه يُعرف بـ«ضالّة الأديب» - . قال : «وقد غلط ابن الأعرابي من وجهين ؛ أحدهما : أنّ الشّعْرَ لعوف بن الخرج ، وهو قد نسبته إلى ابن كُراع .

والثاني : أنّه قال : «علي ابن أمك» وإنّما الرّواية : «علي أُخَيْكَ» بالتصغير ؛ لأنّ مَعْبُدًا لم يكن لأُمّ لَقِيْطٍ .

(فائدة) : يقول الفقير إلى الله تعالى عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين - عفا الله عنه - :
أولاد زُرارة بن عدس بن زيد بن عبد الله بن دارم عشرة هم : أبو عكرشة حاجب صاحب القوس المشهور الذي رهنه كسرى ، وأبونهبشل لقيط ، وأبوالقعقاع مَعْبُدٌ ، وخزيمة ، وعلقمة ، وليبدٌ ، وعمرو ، ومالك ، وعبدمناة ، والحارث ولم يكونوا من أمّ واحدة .
وبعد يوم رَحْرَحَانَ بعام «يوم جبلة» قتل فيه لقيطاً المذكور .

هَلَا مَنَنْتَ عَلَيَّ أَحْيِكَ مَعْبِدٌ وَالْعَامِرِيُّ يُقْوَدُهُ بِصِفَادٍ

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (خُلُوفٍ فَمِ الصَّائِمِ) في حديث

مالك [٧١]

الذي رَوَاهُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، يَقُولُ اللَّهُ: إِنَّمَا يَنْدُرُ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي، فَالصَّيَامُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، كُلُّ حَسَنَةٍ بَعَشْرٍ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ، إِلَّا الصَّيَامَ فَهُوَ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ». [١/٣١٠ رقم (٥٨)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: «أَمَّا الْخُلُوفُ»^(١) فَهُوَ تَغَيَّرَ رِيحِ الْفَمِ لِتَأْخِيرِ الطَّعَامِ عَنْهُ،

والقصيدة التي فيها الشاهد اختارها الْمُفَضَّلُ فِي الْمُفَضَّلِيَّاتِ: رقم: (٩٤)، ويراجع شروحا لابن الأنباري، والمرزوقي، والخطيب التبريزي. والبيت المذكور من شواهد كتب النحو؛ في كتاب سيبويه: ٣٩/٢، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢/٢٩٩، والمقتضب: ٣٧١/٢ ومجالس ثعلب: ٥٢٧، وأما ابن الشَّجَرِي: ٢/٢١٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٤/٤... وغيرها.

(١) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي: غَرِيبُ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ: ٣٢٧/١، وَالنَّصُّ لَهُ، وَغَرِيبُ الْخَطَّابِيِّ: ٢٣٩/٣ وَالْفَائِقُ: ٣٨٧/١ وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ٢/٢٩٨، وَالنَّهَائِيَّةُ: ٢/٦٧، وَيُرَاجَعُ: جَمَهْرَةُ اللَّغَةِ: ٦١٥، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٧/٤٠١، وَمَجْمَلُ اللَّغَةِ: ٣٠٠، وَالصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ: (صوم).

وهي في تعليق الوقَّاشِي، وَغَرِيبُ الْبُقْرِنِيِّ، وَغَرِيبُ الْأَنْدَلِسِيِّ الْمَجْهُولِ: ورقة: ٥٠ وفيه فوائد، وفي حاشية الورقة من غريب المجهول هذا نقلٌ مفيدٌ عن القَابِسِيِّ والقَاضِي عِيَاضٍ وَغَيْرِهِمَا.

قال الوقَّاشِي في تعليقه: ٣١٨/١: «الْخُلُوفُ: - بضمَّ الخاء - التَّغْيِيرُ وَالرَّائِحَةُ، وَمَنْ فَتَحَ الْخَاءَ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَإِنَّمَا هُوَ بِالضَّمِّ مَصْدَرٌ خَلْفَ يَخْلُفُ خُلُوفًا وَنظيره: قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا =

تقولُ منه: قد خَلَفَ فَمُهُ فهو يَخْلُفُ خُلُوفًا^(١)، ومنه الحديثُ الَّذِي حَدَّثَنِيهِ ابْنُ

وليس من المصادر التي جاءت على (فُعُولٍ) شيءٌ مفتوحُ الفَاءِ إلا ألفاظاً محصورةً شَدَّتْ عن ما عليه الجمهور. وهي: الوَضُوءُ، والطَّهْوَرُ، والوَقُودُ، والوَلُوعُ، والوَزُوعُ، ولا يَصُحُّ أَنْ يُقَالَ الخَلُوفُ - بفتح الخاء - إلا أن يُبْنَى من خلف اسم فاعل يرادُ به المبالغة في الشيء كما يقال: صَرُوبٌ، وكَذُوبٌ، وَقَتُولٌ للمبالغة في الكَذِبِ والصَّرْبِ والقَتْلِ. وجاء في (مقدمة القاموس): «كُلُّ ما كان في المصادر على (فُعُولٍ) كَقَعُودٍ وخُرُوجٍ ومَجِيئِهِ بِالضَّمِّ هو القياسُ، وشَدَّ منه خمسةٌ وهي: الوَقُودُ، والطَّهْوَرُ، والوَضُوءُ والقَبُولُ، والوَلُوعُ» فأسقط واحداً، وزاد واحداً.

وفي غريب الحديث للخطابي: ٢٣٩/٣ «أصحابُ الحديث يقولون: خُلُوفٌ بفتح الخاء، وإتِّمَّاهو خُلُوفٌ مضمومة الخاء...».

وفي غريب الحديث للأندلسي المجهول: «قال أبو عبيدٍ عن بعض رجاله: خلف فوه وأخلف، وأهل الحديث يقرؤون هذا الحرف بضمِّ الخاء وفتحها، وكذلك روي عن القابسي في بعض التعلّيق».

وفي هامش النسخة المذكورة أيضاً: قال القاضي عياض: «لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ» بضمِّ الخاء فَيَدْنَاهُ عن الْمُتَّقِينَ وهو ما يخلف بعد الطَّعام في الفم من ريح كريهة لخلاء المعدة من الطعام. قال: وأكثر المحدثين يروونه بفتح الخاء، وهو خطأ عند أهل العربية. قال: وبالوجهين ضَبَطْنَاهُ عن القابسي. وفي بعض طرقه: «الخلفة فم الصائم» والمعنى واحداً. وفي باب (هل يقول: إني صائمٌ): لَخَلْفٌ بغير واوٍ، وعند بعضهم لَخُلْفٌ فم الصائم، ووجه ذلك أن فتح الخاء لما يَخْلُفُ يقال له: خَلْفٌ وَخَلْفٌ. أمَّا بضمِّ الخاء فيكون جمع خَوَالِفٍ أو خالفة لما يخلف الفم فَتَقَبَّلَ الرِّوَايَاتِ من جِهَةِ المعنى يقال: «خلف فوه يخلفُ». يراجع: مشارق الأنوار: ٢٣٩/١. ويقال: خَلَفَ وَأَخْلَفَ، يراجع فعلت وأفعلت للزَّجاج: ٣١، وما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي: ٣٧، وأدب الكاتب: ٤٤١.

(١) حديث عليّ رضي الله عنه في غريب أبي عبيدٍ: ٣٢٧/١ قال: حدَّثني ابنُ مهديٍّ عن سفيان... فحدَّث به المؤلِّف عن شيخه ابن المغيرة؟ وعن أبي عبيد في الفائق والنهاية وتهذيب اللُّغة =

المُغِيرَةَ، عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عن أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، عن عَلِيِّ: أَنَّهُ سُئِلَ: «أَيَقْبَلُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ صَائِمَةٌ؟» فَقَالَ: «وَمَا أَرَبْتُكَ إِلَى خُلُوفِ فَمِهَا؟!».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَا قَوْلُهُ: «كُلُّ حَسَنَةٍ بَعَشْرٍ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ إِلَّا الصِّيَامَ فَهُوَ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ» فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَعْمَالَ الْبِرِّ كُلَّهَا هِيَ ^(١) يَجْزِي بِهَا، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ عِنْدَنَا: إِنَّ الصَّوْمَ لَيْسَ يَظْهَرُ مِنْ ابْنِ آدَمَ بِلِسَانٍ وَلَا بِعَمَلٍ فَتَكْتَبُهُ الْحَفَظَةُ كَمَا تَكْتُبُ الذِّكْرَ الَّذِي هُوَ بِاللِّسَانِ، وَكَمَا تَكْتُبُ الصَّلَاةَ الَّتِي بِحَرَكَةِ الْبَدَنِ، وَكَمَا تَكْتُبُ الصَّدَقَةَ الَّتِي بِالْعَطِيَّةِ، وَأَمَا الصِّيَامُ فَبِنَيْتِ الْقَلْبِ، وَإِمْسَاكِ عَنِ حَرَكَةِ الْمَطْعَمِ وَالْمَشْرَبِ، وَحَرَكَةِ الْفَرْجِ بِالِاتِّدَابِ بِهِ، يَقُولُ اللَّهُ: أَنَا أَتَوَلَّى جَزَاءَهُ عَلَيَّ مَا أَحْبَبْتُ مِنَ التَّضْعِيفِ، وَلَيْسَ عَلَيَّ كِتَابُ كِتَابِهِ حَفَظَتِي عَلَى عِبَادِي.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الرفث) الذي نهى عنه الصائم في حديث مالك الذي رواه عن رسول الله ﷺ. [١/٣١٠ رقم (٥٧)].

فَقَالَ: هُوَ الْخَنَى، وَالْإِفْكَ، وَالْمُنَازَعَةُ، وَالْمِرَاءُ، وَكُلُّ كَلَامٍ قَبِيحٍ ^(٢)، وَذَلِكَ أَنْ يُصَامَ مِنَ الْكَلَامِ الْقَبِيحِ، كَمَا يُصَامُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ. وَقَدْ حَدَّثَنِي الْحَنْفِيُّ عَنِ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ، عَنِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ فِي صِيَامِهِ قَوْلَ الرُّورِ وَالْعَمَلِ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ».

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح قول [٧٢] أبي سعيد الخدري في حديث مالك كان المسجد على عشرين عريشاً ^(٣).

= والعباب (الفاء) واللسان وغيرها. وأبو عبيد عندنا أصدق، وكلامه أوثق.

(١) في الأصل: «وهو» بزيادة الواو.

(٢) سبق ذكرها في كتاب (الحج).

(٣) في حديث أبي سعيد الخدري في الموطأ: ١/٣١٩: «وكان المسجد على عشرين عريشاً». كذا؟!.

قال عبدُ الملِكِ: كان سَقْفُهُ مَعْرَشًا بِالْجَرِيدِ. ومعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَلَا حَى رَجُلَانِ [: تَسَابًا]. [١ / ٣٣٠ رقم (١٣)].

(شرحُ غريبِ كتابِ البيوعِ) ^(١)

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

- وسألنا عبدَ الملِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (العُرْبَانِ) في حديثِ مالِكِ

الذي رواه عن عَمْرٍو بنِ شُعَيْبٍ عن أبيه، عن جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «نَهَى عَنِ بَيْعِ الْعُرْبَانِ».

قال عبدُ الملِكِ: إِنَّمَا الْعُرْبَانُ ^(٢) الَّذِي نَهَى عَنِ بَيْعِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا وَصَفَ مالِكٌ في كتابه من أن يشتَرِطَ المُبْتَاعُ لِلْبَائِعِ إِنْ تَمَّ البَيْعُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ فَالْعُرْبَانُ من ثَمَنِ السَّلْعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَّ البَيْعُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ فَالْعُرْبَانُ لَكَ، فَكَانَ هَذَا مَكْرُوهًا من وَجْهِ الخَطَارِ، والخَطَارُ ^(٣) من القِمَارِ، والقِمَارُ من المَيْسِرِ الَّذِي حَرَّمَ اللَّهُ في كتابِهِ، وَلَا بَأْسَ بِالْعُرْبَانِ فِي البَيْعِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الشَّرْطِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعُرْبَانَ إِنَّمَا هُوَ تَقَدُّمُهُ بَعْضُ الثَّمَنِ أَوْ بَعْضُ الكِرَاءِ، وَإِنَّمَا الْعُرْبَانُ فِي

(١) الموطأ رواية يحيى: ٦٠٩/٢، ورواية أبي مصعب الزُّهري: ٣٠٥/٢، ورواية محمد بن الحسن: ٢٦٧، ورواية سويد الحدَّثاني: ٢٣١، ورواية القعنبي: ٤٢٢، والاستذكار: ٧/١٩، والتَّعْلِيْقُ عَلَى المُوَطَّأِ لأبي الوليد الوَقْشِيِّ: ٩١/٢، والمنقبي لأبي الوليد الباجي: ١٥٧/٤، والقبس لابن العربي: ٧٧٥، وتنوير الحوالك: ١١٨/٢، وشرح الرُّزْقاني: ٢٥٠/٣.

(٢) لم يشرح المؤلف - رحمه الله - لفظ (العربان) ولغاته وما جاء فيها عن العرب. وذكر ذلك الوقشي في تعليقه: ٩١/٢، ٩٢، مُفَصَّلًا فليُراجِعْ هناك.

(٣) في الاستذكار: «لأنه من بَيْعِ العَرَرِ والمُخَاظَرَةِ..»، وفي مشارق الأنوار: ٢٣٤/١: «ومنه خطار السَّبْقِ» وفي اللسان (خطر): «وَالخَطَرُ: السَّبْقُ الَّذِي يترامى عَلَيْهِ فِي التَّرَاهُنِ، والجمع: أخطار».